قنصلية مصرية في القدس الشرقية، واعادة [احياء] المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي كان موجوداً في قطاع غزة في اثناء الادارة المصرية له، وافتتاح بنك مصري فيه» (**المصدر نفسه**).

لم ينف الشوا ما نسب اليه من مقترحات، وعلى العكس من ذلك اعلن انه قدم الى المسؤولين المصريين، في اثناء زيارته الاخيرة للقاهرة، مشروعاً يهدف الى اقامة حكم فلسطيني ذاتي في قطاع غزة تحت الادارة المصرية. وقال ان المشروع يقضي بان تكون هذه الخطوة جزءاً من تسوية شاملة تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحيث يستعيد الاردن الضفة الغربية، وتستعيد سوريا مرتفعات الجولان، ويتم قيام الحكم الذاتي الفلسطيني تحت السيادة العربية، وليس تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي، على ان يتقرر الوضع النهائي للضفة وغزة فيما بعد بين العرب (**الاهرام**، القاهرة، ٢٤/٥/١٩٨٦).

واقترح الشوا ان يتم ايجاد طريق بري يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية ويمر بسيناء الشمالية. واعرب في حديث الى وكالة الاسوشيتد برس، عن اعتقاده بان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يرفض اقتراحه، لانه يعني انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وبان سوريا لن تعارضه ايضاً لان اقامة الحكم الذاتي في غزة ستكون جزءاً من التسوية الشاملة. واضاف الشوا، انه شخصياً يقبل بعودة قطاع غزة الى السيطرة العربية شرط ان يُنَصّ صراحة على ان هذه الخطوة هي خطوة اولية ضمن عملية تسوية شاملة تشمل الضفة الغربية وسائر الارض العربية المحتلة (**المصدر نفسه**).

خلفيات ومواقف

تعود مقترحات الشوا الى اوائل شهر نيسان (ابريل) الماضي، حين التقى الشوا مسؤولين اميركيين كباراً (لم تذكر اسماؤهم) ودار نقاش بين الجانبين حول سبل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. في ذلك اللقاء، سئل الشوا عما اذا كان لديه تصور لحل ينهي الصراع ويرضي مختلف اطرافه، فاجاب انه لتحقيق هذا الحل ينبغي، اولاً، ان تتوفر لدى اسرائيل بالذات النوايا السليمة والصافية مع ضرورة تحمل الولايات المتحدة الاميركية مسؤولياتها وتتحرك بصورة جدية اذا كانت معنية، فعلاً، بالسلام. وقال: «اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تريد من م.ت.ف. اعترافاً بالقرار ٢٤٢ بقصد الاذلال، فنحن نرفضه، جملة وتفصيلاً؛ وان كانت جادة، فعلاً، لاحلال السلام، فعليها ان تلتزم بما جاء في مقدمة القرار التي تنص على عدم ' جواز احتلال الارض بالقوة ' ». واضاف: «ان في القرار ٢٤٢ اجحافاً للشعب الفلسطيني، وهو يعتبر قضية لاجئين، وهذا مرفوض فلسطينياً، ولكن يوجد في القرار مادة تصلح لان تكون مدخلاً للنقاش والحوار، خاصة مقدمته المشار اليها آنفاً». وسأل الشوا محدثيه الاميركيين عن سبب احجام واشنطن عن الضغط على اسرائيل من اجل ان توقف عمليات الاستيطان، واعادة قطاع غزة والضفة الغربية والجولان الى السيادة العربية (**البيادر السياسي**، ٢٨/٦/١٩٨٦).

بعد اقل من اسبوع على هذا اللقاء، اجتمع الشوا، في غير عاصمة (لم يذكر المصدر اسماءها ولا تواريخ اللقاءات التي تمت فيها)، الى مسؤولين اميركيين على مستوى عالٍ. اتصل به الاسرائيليون، بعدها، لتحديد موعد من اجل الحوار. وقال الشوا تعقيباً على ذلك: «لقد ادركت ان المسؤولين الاميركيين اطلعوا من اتصلوا بي من الاسرائيليين على تفاصيل ما دار في لقائي معهم» (**المصدر نفسه**).

واكدت المصادر الاسرائيلية مثل هذه اللقاءات. فقد كشفت الاذاعة الاسرائيلية النقاب عن ان جهات اسرائيلية اكدت له ان رئيس الوزراء، شمعون بيرس، وافق، فعلاً، على «مشروع الشوا»، وذلك خلال اجتماع سري عقده بيرس مع صاحب المشروع.

واكدت الاذاعة، ايضاً، ان الشوا التقى، فعلاً، مسؤولين اسرائيليين في طليعتهم، الى جانب بيرس، سكرتير الحكومة الاسرائيلية، يوسي